

(مادة ثالثة)

يستبدل بنصوص المواد (1، 3، 6) (الفقرة الأولى) و 11 و 12 و 13 و 15 و 16) من المرسوم بالقانون رقم (10) لسنة 1979 المشار إليه، النصوص التالية :

مادة (1) :

(تختص وزارة التجارة والصناعة بالإشراف على الإنجاز في السلع والخدمات وطرق أداء الأعمال الحرفية ، ولوزير التجارة والصناعة اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة في الأمور التالية :

أولاً :

توفير السلع إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، وله على وجه الخصوص في سبيل تحقيق هذا الغرض ما يلي :

1 - أن يلزم كل من يحوز أو يستورد أو يبيع أي سلعة بأن يقدم للوزارة في المدة التي تحددها البيانات المتعلقة بكمياتها وأوصافها وتكلفتها وأسعار بيعها .

2 - أن يستولي عند الضرورة على أي سلعة مقابل تعويض عادل يراعي في تقديره التكلفة ونسبة معقولة من الربح ، ويقدر هذا التعويض لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التجارة والصناعة .

3 - أن يمنع تصدير أي سلعة أو يخضع تصديرها لإجازة مسبقة .

4 - أن ينظم طريقة بيع أي سلعة أو يقيد نقلها من جهة إلى أخرى .

ثانياً :

تنظيم طريقة تقديم أي خدمة أو أداء أي حرفة .

ثالثاً :

حظر استيراد وعرض وبيع السلع والمواد ذات الاستعمال الخطر إذا دعت المصلحة العامة أو متطلبات السلامة الشخصية للأفراد .

مادة (3) :

(يجوز إخضاع بعض السلع والخدمات والأعمال الحرفية

قانون رقم 117 لسنة 2013

بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (10) لسنة 1979 في شأن الإشراف على الإنجاز في السلع والخدمات والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها

- بعد الاطلاع على الدستور ،

- وعلى القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ،

- وعلى القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له ،

- وعلى القانون رقم (43) لسنة 1964 بشأن الاستيراد ،

- وعلى المرسوم بالقانون رقم (10) لسنة 1979 في شأن الإشراف على الإنجاز في السلع وتحديد أسعار بعضها والقوانين المعدلة له ،

- وعلى المرسوم بالقانون رقم (68) لسنة 1980 بإصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له ،

- وعلى القانون رقم (2) لسنة 1995 في شأن البيع بالأسعار المنخفضة والدعاية والترويج للسلع ،

- وعلى القانون رقم (10) لسنة 2007 في شأن حماية المنافسة ،

- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل بالقطاع الأهلي ،

- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

يعدل عنوان المرسوم بالقانون رقم (10) لسنة 1979 في شأن الإشراف على الإنجاز في السلع وتحديد أسعار بعضها ليكون (في شأن الإشراف على الإنجاز في السلع والخدمات والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها) .

نظام التسعير ، ويصدر بتحديد هذه السلع والخدمات والأعمال الحرفية والأسعار المحددة لها قرار من وزير التجارة والصناعة) .

مادة (6) فقرة أولى :

(يجوز عند الاقتضاء بقرار من وزير التجارة والصناعة تشكيل لجنة استشارية أو أكثر تختص بإبداء الرأي في السلع والخدمات والأعمال الحرفية المراد تسعيرها وتحديد أسعارها) .

مادة (11) :

(لايجوز لأي محل تجاري أو مقدم خدمة أو صاحب حرفة سواء كان مؤسسة عامة أو خاصة أو شركة أو فرداً :

1 - أن يخفي أي سلعة أو يفتق محلّه بقصد الامتناع عن البيع .

2 - أن يرفض طلبات الشراء المعتادة لأي سلعة أو أن يمنع عن أداء خدمة أو حرفة وذلك دون مبرر مشروع .

3 - أن يرفض على المشتري لإحدى السلع شراء كميات معينة منها أو شراء سلعة أخرى معها وذلك دون مبرر مشروع .

4 - أن ينشر إعلانه عن مواصفات أو بيانات أو أسعار غير حقيقية للسلعة أو الخدمة أو الحرفة أو عن استعداده لأدائها أو أن يقدم تعهد أو كفالة دون أن يقوم بذلك .

5 - أن يمنع عن تسليم فاتورة للمستهلك .

6 - أن يتقاضى من المشتري ثمناً أعلى من الثمن المعلن للسلعة أو الخدمة أو الحرفة المتفق عليها .

7 - أن يضع أكثر من سعر على السلع من نفس النوع والمواصفات .

8 - أن يمنع عن استرجاع السلعة المباعة أو ابدالها أو استرجاع قيمتها المدفوعة في حالة عدم مطابقتها للفاتورة أو ما أتفق عليه أو وجود عيوب في الصناعة غير ملحوظة عند التعاقد أو لم يجر العرف بالسامع فيها تنقص من قيمتها أو منفعتها بحسب الغاية المقصودة منها وذلك خلال المدة المحددة وفقاً لشروط الضمان المعلنة من التاجر أو المدة التي جرى العرف عليها .

9 - أن يجري مزايدات وهمية على أسعار السلع .

10 - أن يرفض طلب للمشتري فحص ومعاينة السلعة قبل استلامها وفقاً للأعراف التجارية .

11 - تلتزم الشركات والمؤسسات والمحلات التي تزول مهنة التصوير والتسجيلات الصوتية والمرئية والأشخاص الذين يقومون بأعمال في المحلات بتسليم الصور ومسوداتها وأشرطة الفيديو لأصحابها أو من يتوب عنهم ، كما يحظر عليهم تسليمها لغير هؤلاء أو عرضها بالأماكن العامة أو بيعها أو تداولها في داخل البلاد أو خارجها أو الاحتفاظ بنسخ منها أو الاستمادة منها بأي شكل من الأشكال .

12 - إذا كانت حيازة أو استعمال السلعة أو تقديم الخدمة أو الحرفة يقتضي الحصول على ترخيص مسبق بذلك من الجهات المختصة فلايجوز بيع السلع أو تأجيرها إلا إذا كان المستهلك قد

حصل على هذا الترخيص بالفعل (.

مادة (12) :

(يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يلزم المحلات والشركات والمؤسسات التجارية بوضع ملصقات أو بطاقات ببيان أسعار بيع كل أو بعض السلع وأجور الخدمات والأعمال الحرفية للمستهلك) .

مادة (13) :

(يعاقب على مخالفة القرارات الصادرة تنفيذاً لحكم البند أولاً : (1 ، 2) من المادة (1) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ألف دينار .

ويعاقب على مخالفة القرارات الصادرة تنفيذاً لحكم البند أولاً : (3 ، 4) من المادة المذكورة بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين مع مصادرة السلع والأدوات المضبوطة ، ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة دون إخلال بحقوق الغير حسن النية .

ويعاقب على مخالفة القرارات الصادرة تنفيذاً لحكم البند ثانياً : من ذات المادة بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويعاقب على مخالفة القرارات الصادرة تنفيذاً لحكم البند (ثالثاً) من ذات المادة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مع عدم الإخلال بما تقرره المادة (73) من قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960م يجوز الحكم بغلق المحل الذي وقعت فيه الجريمة مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بإلغاء الترخيص وغلق المحل نهائياً ويلصق منطوق الحكم على واجهة المحل ونشره في جريدة أو جريدتين يوميتين على نفقة المخالف (.

مادة (15) :

(يعاقب على مخالفة القرارات المنفذة للمادة (3) من هذا القانون وعلى مخالفة أحكام المواد 5 ، 8 ، بند (1) و 10 و 11 من هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويجوز الحكم بمصادرة السلع المضبوطة كما يجوز الحكم بإغلاق المحل الذي وقعت فيه الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر ويلصق منطوق الحكم على واجهة المحل وينشر في جريدتين يوميتين على نفقة المخالف .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة أن يأمر ببيع السلع المضبوطة للجمهور بسعر مناسب وإيداع المبالغ المتحصلة من البيع خزانة المحكمة لحين الفصل في الدعوى (.

تنظيم العمل التجاري في البلاد حماية للإقتصاد الوطني ورعاية لمصالح جميع ذوي الشأن من تجار ومستهلكين وغيرهم ، وهذا كله يقتضي وضع تشريعات تحقق مثل هذا التنظيم وتوفر الحماية القانونية للمصلحة العامة ومصالح المعنيين بالنشاط التجاري والمستهلكين ، ولذلك فقد رأت وزارة التجارة والصناعة ضرورة تقديم اقتراح بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 10/1979 في شأن الإشراف على التجار في السلع وتحديد أسعار بعضها .

فتضمنت المادة الأولى من القانون تعديلاً لعنوان المرسوم بالقانون رقم (10) لسنة 1979 في شأن الإشراف على التجار في السلع وتحديد أسعار بعضها ليصبح « في شأن الإشراف على التجار في السلع والخدمات والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها » ، وذلك حتى يتسق العنوان مع باقي المواد والتي مدت إشراف وزارة التجارة والصناعة ليشمل أداء الخدمات والأعمال الحرفية .

وتناولت المادة الثانية من القانون استبدال نصوصه بنصوص المواد أرقام 1، 3، 6، (فقرة أولى) 11، 12، 13، 15، 16، من المرسوم بالقانون رقم (10) لسنة 1979 .

وقد جاء التعديل في المادة (1) ليعطي وزارة التجارة والصناعة الإشراف على التجار في جميع السلع والخدمات وطرق أداء الأعمال الحرفية وتعطي هذه المادة لوزير التجارة والصناعة سلطة اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتوفير السلع وفقاً لمتطلبات المصلحة العامة وتنظيم طريقة تقديم أي حرفة أو أداء أي خدمة كما أن لوزير التجارة والصناعة سلطة حظر استيراد وعرض وبيع السلع والمواد ذات الاستعمال الخطر وفقاً لمتطلبات المصلحة العامة أو متطلبات السلامة الشخصية للأفراد .

وأجازت المادة (3) لوزير التجارة والصناعة تحديد نسب الأرباح في بعض السلع والخدمات والأعمال الحرفية .

وخولت المادة (6) فقرة أولى وزير التجارة والصناعة سلطة تشكيل لجنة استشارية أو أكثر لإبداء الرأي حول تحديد أسعار بعض السلع والخدمات والأعمال الحرفية .

وتأتي المادة (11) لتفرض التزاماً على الشركات والمؤسسات والمخلات التي تزاول مهنة التصوير والتسجيلات الصوتية والمرئية والأشخاص الذين يقومون بأعمال في هذه المخلات بتسليم الصور ومسوداتها وأشرطة الفيديو لأصحابها أو من ينوب عنهم ، كما حظرت عليهم تسليمها لغير أصحابها أو من ينوب عنهم أو عرضها بالأماكن العامة أو بيعها أو تداولها في داخل البلاد أو خارجها أو الاحتفاظ بنسخ منها أو الاستفادة بأي شكل من الأشكال .

كما حظرت بيع السلعة أو تأجيرها أو تقديم الحرفة التي يتعين لحياتها أو استعمالها الحصول على ترخيص وذلك قبل

مادة (16) :

(يعاقب على مخالفة المادة (5) الفقرة الثانية والمادة (8) بند 2 والمادة (12) من هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على ثلاثمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .)

(مادة ثالثة)

تضاف للمرسوم بالقانون رقم 10 لسنة 1979 المشار إليه المواد التالية بأرقام (12 مكرراً) و (17 مكرراً) و (17 مكرراً) ونصها كالتالي :

مادة 12 مكرراً :

(يجوز لوزير التجارة والصناعة في حال ارتكاب جرائم منصوص عليها في هذا القانون أن يأمر بإغلاق المحل إلى أن يتم الفصل في الدعوى أو أن تأذن النيابة العامة أو المحكمة ، بعد سماع رأي وزارة التجارة والصناعة ، بفتحته بناء على طلب ذوي الشأن .)

مادة 17 مكرراً :

(تضاعف العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون . وذلك في حالة العود إلى ارتكاب ذات الجريمة مع وجوب الحكم بإلغاء الترخيص وغلق المحل نهائياً .)

مادة 17 مكرراً أ :

(للمحكمة أن تأمر بالزام المخالف لأحكام هذا القانون برد المبالغ التي حصل عليها دون وجه حق إلى أصحابها .)

(مادة رابعة)

يضع وزير التجارة والصناعة اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون خلال ستين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(مادة خامسة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في 6 شعبان 1434هـ

الموافق : 15 يونيو 2013م

المذكورة الإيضاحية

للقانون رقم (117) لسنة 2013

بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون

رقم (10) لسنة 1979 في شأن الإشراف

على التجار في السلع والخدمات

والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها

تحرص الحكومة ممثلة بوزارة التجارة والصناعة على حسن

حصول المستهلك على الترخيص من الجهة المختصة .

وقد فرضت هذه المادة على جميع المحلات التجارية أيا كان كيانها القانوني أو شكلها عدداً من الالتزامات وهذه الالتزامات تختمها التشريعات والأعراف ومبادئ حسن النية وحسن التعامل مع جمهور المستهلكين وغيرهم من المتعاملين مع المحلات التجارية .

وأجازت المادة (12) لوزير التجارة والصناعة أن يلزم المحلات والشركات والمؤسسات التجارية بوضع ملصقات ببيان أسعار كل أو بعض السلع وأجور الخدمات والأعمال الحرفية للمستهلكين منعاً للغش أو الخطأ ويتضمن قرار الوزير كيفية وضع الملصقات أو البطاقات تبعاً لطبيعة كل سلعة أو خدمة أو حرفة .

وتنص المواد (12، 14، 15، 16، 17) على معاقبة مخالفة أحكام هذا القانون بعقوبات تتناسب والجرم المرتكب وهي عقوبات أصلية وتبعية وتكميلية ، يراد منها ردع مرتكب الجرم وزجر غيره ، حفاظاً على الأمن الاقتصادي والاجتماعي للدولة .

وقد طرأ تعديل على المادتين (13، 15) بمقتضى القانون المائل تضمن تشديداً للعقوبات الواردة بهذه المواد سواء كانت عقوبات مقبدة للحرية أو غرامة مالية ، بينما لم يطرأ تعديل على العقوبات الواردة بالمادتين (14، 17) .

وقد استحدث القانون المواد أرقام (12 مكرراً ، 17 مكرراً ، 17 مكرراً أ) فنصت المادة 12 مكرراً على أنه يجوز لوزير التجارة في حال ارتكاب جرائم منصوص عليها في هذا القانون أن يتخذ إجراءات إدارية وبأمر بإغلاق المحل المخالف إلى أن يتم الفصل في الدعوى أو أن تأذن النيابة العامة أو المحكمة بعد سماع رأي الوزارة بفتحه بناء على طلب ذوي الشأن .

ونصت المادة (17 مكرراً) على أن تضاعف العقوبات المكررة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في حالة العود إلى ارتكاب جريمة من هذه الجرائم مع وجوب الحكم بإلغاء الترخيص وغلq المحل نهائياً .

وأجازت المادة (17 مكرراً أ) للمحكمة أن تأمر المخالف لأحكام القانون برد المبالغ التي حصل عليها دون وجه حق إلى أصحابها ، وذلك لكي لا يحصل المجرم على أي ثمرة من وراء ارتكاب جرمته .